مستشارك
النقــابي

الأجر الذي لا يكفــي:
العمال بين التفاوت في الدخل وتكاليف البقاء

الباحث العمالي حسن البربــري

الأجر الذي لا يكفي: العمال بين التفاوت في الدخل وتكاليف البقاء

الملخص التنفيذي

تستعرض هذه الورقة واقع التفاوت في الدخل ومستوى المعيشة في مصر، من منظور تأثير الأزمات الاقتصادية الأخيرة على الطبقة العاملة. بالاعتماد على دراسات ميدانية وبيانات رسمية، توضح الورقة كيف أن الأجور الحالية لم تعد تكفي لتأمين حياة كريمة، وكيف يعاني العمال في الريف والحضر من تفاوت جغرافي وطبقي، وسط تدهور حاد في الإنفاق الغذائي والصحي والتعليمي.

تشير الورقة إلى غياب التوازن بين الحد الأدنى للأجور وخط الفقر الفعلي، وتقدم توصيات لإصلاح السياسات الاقتصادية بما يحقق عدالة اجتماعية حقيقية ومن خلال استعراض البيانات الرسمية نجد أن الحد الأدنى للأجور في مصر حاليًا يبلغ ٧٠٠٠ جنيه شهريًا (٣)، وهو ما قد يبدو في ظاهره استجابة لضغوط العمال وأثر التضخم، إلا أن المقارنة الفعلية بين هذا الحد وبين تكلفة المعيشة الفعلية تُظهر اتساع الفجوة. فرغم أن آخر رقم رسمي للفقر القومي صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، وقدّر نسبة الفقر بنحو ٢٩,٧٪ من السكان (١)، فإن الواقع الاقتصادي المتغير منذ ذلك الحين، خاصة بعد موجات التضخم المتلاحقة، أدى إلى تآكل القيمة الشرائية لهذا الحد الأدنى.

وفي دراسة مستقلة أعدتها د. هبة الليثي، مستشارة الجهاز المركزي، بعنوان «تأثير الأوضاع الاقتصادية مؤخرًا على الفقر»، تم استخدام نموذج إحصائي مطبق على قاعدة بيانات الأسر في بحث الدخل والإنفاق، إضافةً إلى نتائج استطلاع «التضخم وتأثيره على نمط إنفاق الأسر» الصادر عن .CAPMAS وقد خلصت الدراسة إلى أن خط الفقر الفعلي قد يتراوح بين ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ جنيه شهريًا للأسرة، أي أعلى من الحد الأدنى للأجر المُعلن (٥)

ومما يعزز هذا الاتجاه، ما أظهرته دراسة اجتماعية ميدانية على الأسر المصرية من أن ٨٥٪ من الأسر قللت استهلاكها من اللحوم والدواجن، بينما اضطرت ٦٩٪ لتغيير النمط الغذائي اليومي نتيجة ارتفاع الأسعار (٧). هذا يؤكد أن الزيادات في الأجور لم تُترجم إلى تحسن في القدرة الشرائية الحقيقية، بل ظلت دون خط الفقر الفعلي وفق التقديرات المستقلة، مما يبقي فئات واسعة من العمال داخل نطاق الفقر، رغم امتلاكهم وظائف بأجور

تهدف الورقة إلى إظهار الصورة المركبة لهذا التفاوت وأثره على معيشة العمال والأسر والتي تعكس صعوبة مواجهة موجات الغلاء. وتقترح الورقة سياسات عملية لإعادة التوازن من خلال **الأجور** والحماية الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية العادلة.

مقدمة

إن أزمة التفاوت في توزيع الدخل في مصر لم تعد مجرد رقم يقاس من قبل الجهات الرسمية او المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي بل أصبحت أزمة يومية ملموسة في معيشة ملايين الأسر التي صارت تكافح للبقاء وسط أزمة اقتصادية مركبة تتداخل فيها آثار التضخم العالمي والأزمات الإقليمية وانخفاض القدرة الشرائية.

تُظهر الدراسات والأرقام و المؤشرات أن الفجوة في توزيع الدخل تكرّس اختلالًا في فرص المعيشة والرفاه ، وكيف أصبحت الأسرة المصرية العاملة – الطبقة الوسطي خاصة- أمام ضغوط هائلة تفرض تقليص الإنفاق على الغذاء والتعليم والصحة، وتزيد من التوترات الأسرية والمخاطر الاجتماعية حيث بلغت نسبة الاحور من الناتج المحلي نحو ٣,٤٪ (٩)

الوضع الراهن بالأرقام والدلالات

- بلغ معامل جيني في الحضر ٣٠ في المائة تقريبًا مقابل ٢٥ في المائة بالريف، مما يعكس تركزًا واضحًا في الاستهلاك والدخل.(١)
- أكثر من أربعين في المائة من الاستهلاك يذهب إلى الشريحة الأغنى بينما لا يتجاوز نصيب الشريحة الأضعف تسعة في المائة.
- تضاعفت نسب الفقر خاصة في ريف الوجه القبلي متجاوزة خمسة وخمسين في المائة من السكان.- أن ٩٠ في المائة من الأسر اضطروا لتقليل استهلاك البروتين و٨٥ في المائة غيّروا نمط شراء السلع الأساسية لمجاراة الغلاء.
لجأت الأسر إلى أساليب مثل الاقتراض وتقليص الأولويات حتى في الأساسيات.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

أن العامل واسرته باتت تواجه أزمات معيشية متعددة الأبعاد:

- تغير أنماط الغذاء لتشمل أغذية أرخص وأقل جودة.
- زيادة النزاعات داخل الأسرة بسبب الضغوط المادية وصولًا أحيانًا إلى العنف الأسري والتفكك.
- تراجع القدرة على تحمل مصاريف التعليم أو الرعاية الصحية.
- الاعتماد على القروض والتوسع في الاستدانة مع غياب شبكات أمان حقيقية.
- ظهور بوادر الهجرة الداخلية و الخارجية بحثًا عن فرص عمل أفضل، وتراجع استقرار الطبقة الوسطى كضامن للاستقرار الاجتماعي.

السياسات الحالية: فجوات وتحديات

- برامج الحماية الحالية غير كافية لتغطية هذه الشرائح خاصةً في الريف.
- الحد الأدنى للأجور لم يعد كافيًا لمجاراة خط الفقر الفعلي.
- النقابات ضعيفة التأثير ومحدودة في تغطيتها للعمالة غير الرسمية.

الفصل الأول: التفاوت في الدخل في مصر وظروف الأزمة الاقتصادية ـــ قراءة في الأرقام الرسمية

١.١ لماذا التفاوت في الدخل قضية عمالية؟

يُعد التفاوت في الدخل من أخطر ملامح الاقتصاد المصري ، ليس لأنه ظاهرة إحصائية معزولة، بل لأنه يترجم مباشرةً إلى فجوة معيشية حادة يشعر بها ملايين العمال والأسر العاملة

يوميًا في تفاصيل حياتهم الأساسية. وبرغم ما تدعيه الحكومة من ان هناك تحسن نسبي في بعض مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي، إلا أن التوزيع غير العادل للثروة والدخل يظل حجر عثرة أمام أي عدالة اجتماعية حقيقية.

لقد ظل معامل جيني — وهو المؤشر الأشهر لقياس درجة عدم المساواة — يدور حول نفس المستوى لعقود، في ظل غياب سياسات ضريبية تصاعدية فعالة أو آليات عادلة لإعادة توزيع الدخول. وبحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أحدث نشراته (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٢–٢٠٢٣)، بلغ معامل جيني في مصر نحو ٣١٪، وهو نفس المستوى تقريبًا المسجل في العقدين الماضيين.(١)

ويُشير البنك الدولي إلى أن مصر ضمن الدول التي يرتفع فيها التفاوت الهيكلي بفعل تركز النشاط الاقتصادي والخدمات في المدن الكبرى، بينما تظل المناطق الريفية والصعيد مهمشة اقتصاديًا وتعتمد على أنشطة منخفضة القيمة المضافة وضعيفة الأجر.(٢)

١.٢ الخريطة الجغرافية للتفاوت: ريف فقير وحضر متخم

تُظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فروقًا صارخة بين الأقاليم. ففي حين تنخفض نسبة الفقر في الحضر إلى نحو ١٥–٢٠٪، فإن النسبة تقفز في ريف الوجه القبلي لتتجاوز ٥٥٪ في بعض المحافظات. في أسيوط وسوهاج على سبيل المثال تصل النسبة إلى أكثر من ٦٠٪ من السكان تحت خط الفقر النقدي.(٦)

جدول رقم (١): (نسب الفقر حسب الأقاليم)

الإقليم	نسبة الفقر%
الحضر (متوسط الجمهورية)	١٧٪
ريف الوجه البحري	٢٥٪
ريف الوجه القبلي	٥٥–٦٠٪
المتوسط العام	٣٠٪ تقريبًا

(المصدر الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء)

هذه **الخريطة** تشرح بوضوح لماذا يعاني العمال في الريف من ظروف أشد هشاشة: ضعف الأجور الفعلية، ندرة فرص العمل المنظمة، وغياب الحماية الاجتماعية الفعلية.

١.٣ الحد الأدنى للأجور وتكاليف المعيشة: هل يغطي العامل احتياجاته؟

في مطلع يوليو ٢٠٢٥، تم رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالجهاز الإداري للدولة إلى ٧٠٠٠ **جنيه شهريًا** بقرار حكومي رسمي. وهو ما يمثل تحسنًا اسميًا مقارنةً بالأعوام السابقة حين كان الحد الأدنى أقل من ٣٠٠٠ جنيه في ٢٠٢١.

لكن إذا نظرنا إلى خط الفقر القومي الذي حددته دراسة الدكتورة هبة الليثي لعام **2022–2023** بنحو **1478جنيه شهريًا للفرد**، نجد أن أسرة متوسطة من ٤ أفراد تحتاج في الحد الأدنى

حوالي **٥٩٠٠ جنيه** للبقاء عند مستوى الفقر النقدي فقط، دون اعتبار آثار التضخم الكبير على أسعار الغذاء والطاقة والخدمات. (٥)

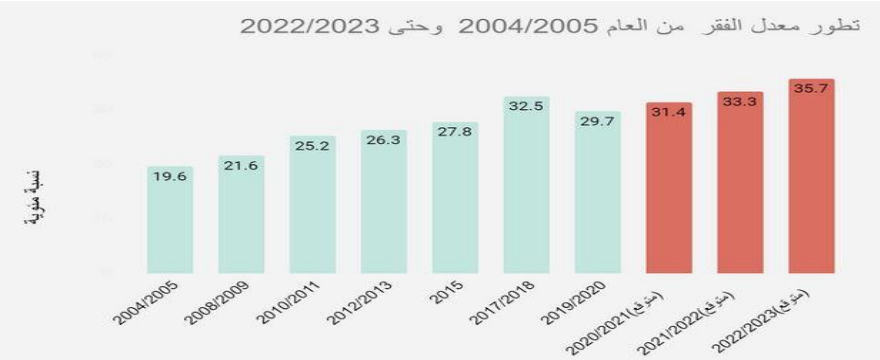

(تطور معدل الفقر من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ – المصدر: دراسة «تأثير الأوضاع الاقتصادية مؤخرًا على الفقر)

رصد الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء بورصة اهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي و الشهر المقابل من السنة السابقة و نسب التغير السنوية لهذه الأسعار و التي اطهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر أكتوبر ٢٠٢٤ عن سهرا في نفس الشهر العام السابق

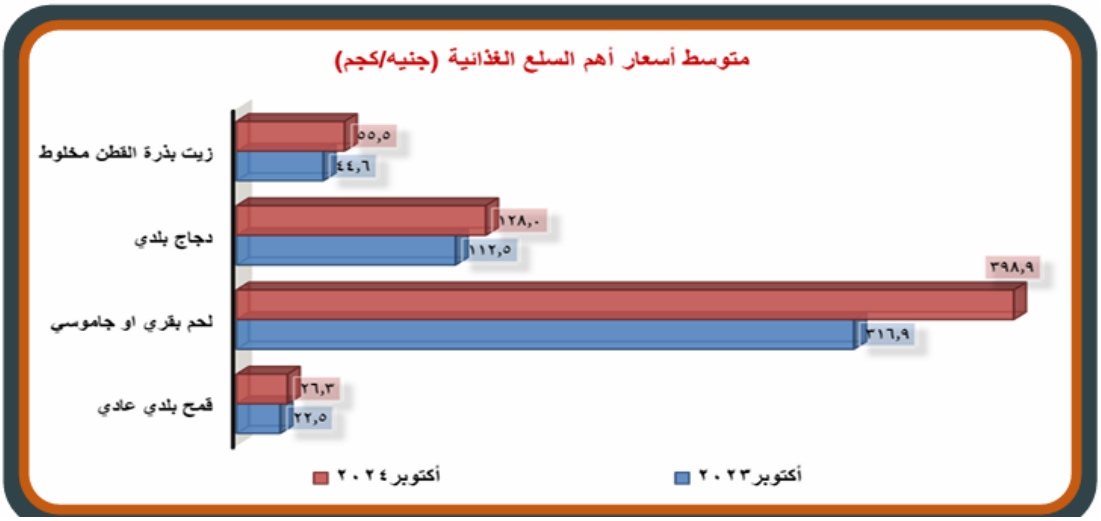

المصدر (مؤشرات الاقتصاد المصري – بنك الاستثمار القومي – ٢٠٢٤ PowerPoint Presentation)

جدول رقم (٢): مقارنة الأجر الأدنى بتكاليف المعيشة الأساسية

البند	القيمة بالجنيه شهريًا
الحد الأدنى للأجر (رسمي – حكومي)	٧٠٠٠
خط الفقر القومي لأسرة (٤ أفراد)	٥٩٠٠
التقدير الفعلي للتكاليف مع التضخم	٩٠٠٠–٩٥٠٠
تكلفة الغذاء فقط	٤٠٠٠–٤٥٠٠

البند	القيمة بالجنيه شهريًا
تكلفة النقل والخدمات	٢٠٠٠
التعليم والصحة	١٥٠٠–٢٠٠٠
الفجوة المقدرة	من -١٥٠٠ إلى -٣٠٠٠

يتضح من الجدول أن الحد الأدنى للأجر، حتى بعد رفعه، لا يكفي لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية للأسرة العاملة، خاصةً في ظل استمرار موجات التضخم وعدم وجود آلية تضمن مواءمة الأجور مع التغيرات السعرية بصفة دورية.

١.٤ العمالة غير الرسمية: نصف قوة العمل بلا مظلة حماية

يُقدّر البنك الدولي أن نحو ٥٠٪ من قوة العمل في مصر يعملون في القطاع غير الرسمي الذي يفتقر إلى عقود عمل منظمة، ولا تغطيه مظلات التأمينات الاجتماعية أو الصحية. هؤلاء العمال هم الأكثر عرضة للفقر والهشاشة الاقتصادية في أوقات الأزمات، ومعظمهم من العمالة الموسمية أو اليومية في الريف والحضر على السواء.(٨)

استنتاج ختامي للفصل الأول

إن القراءة المتأنية لهذه الأرقام الرسمية تُثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن التفاوت في الدخل في مصر ليس رقمًا تجميليًا في الإحصاءات بل أزمة معيشية مباشرة يشعر بها ملايين العمال الذين يحصلون على أجر لا يكفي لتغطية احتياجاتهم ولا يحميهم من الانزلاق تحت خط الفقر رغم عملهم بدوام كامل.

الفصل الثاني: الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية على معيشة العمال وأسرهم

٢.١ مقدمة تمهيدية

إذا كانت الأرقام في الفصل الأول قد أثبتت أن الحد الأدنى للأجر لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة المصرية العاملة، فإن التدقيق في التفاصيل اليومية يكشف لنا أن الفجوة لا تتعلق فقط بعجز بموازنة شهرية ، بل تنعكس في شكل تغييرات قسرية في نمط المعيشة، والإنفاق، والعلاقات الأسرية ذاتها. ومع استمرار موجات التضخم، تتحول هذه الفجوة من ضغط اقتصادي إلى ضغط اجتماعي مباشر، يقوّض استقرار الأسرة ويضعف قدرة العامل على الاستمرار والإنتاج.

٢.٢ كيف تغير نمط إنفاق الأسرة العاملة؟

تُظهر بيانات الدراسة الميدانية (التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية على الأسرة المصرية) أن أكثر من ٩٠٪ **من الأسر** اضطرت إلى تغيير أولويات إنفاقها، خاصةً في بنود الغذاء والتعليم والصحة.(٥)

بحسب الدراسة:

- أكثر من ٨٥٪ من الأسر خفضت كمية ونوعية البروتين الحيواني المستهلك أسبوعيًا، ولجأت إلى أصناف أرخص وأقل جودة غذائية.
- حوالي ٧٠٪ من الأسر خفضت من الإنفاق على التعليم الخاص أو الدروس الخصوصية، أو اضطرت لإلحاق الأبناء بمدارس أقل كلفة.
- ما يقارب ٥٠٪ من الأسر لجأت إلى تأجيل أو إلغاء فحوصات طبية ضرورية بسبب التكلفة.(٧)

◆ **جدول رقم (٣): التغيرات في بنود الإنفاق الأساسية للأسرة العاملة**

البند	النسبة المئوية للأسر التي قلّصت الإنفاق
البروتين الحيواني	٨٥٪
الخضروات والفواكه	٦٥٪
التعليم (مدارس – دروس)	٧٠٪
الصحة (كشف – تحاليل)	٥٠٪
المواصلات	٣٥٪

يتضح أن الغذاء يأتي على رأس البنود التي يمسها العمال أولًا عند مواجهة الأزمة، ما يعني أن الأجر الفعلي صار غير قادر على توفير غذاء صحي متوازن، ناهيك عن استقرار بقية أوجه الإنفاق الأساسية.

٢.٣ أساليب المواجهة: كيف يعوض العمال العجز؟

أن الأسر العاملة في مصر تستخدم عدة آليات لمواجهة هذا العجز الشهري:

١ – **العمل الإضافي** :أكثر من ٥٥٪ من العمالة النظامية وغير النظامية تلجأ إلى عمل ثانٍ أو ثالث لزيادة الدخل.
٢ – **الاقتراض** :ارتفعت معدلات اللجوء إلى الجمعيات الاهلية المانحة للقروض الصغيرة و تطبيقات وصناديق التمويل الصغير لسد الاحتياجات الشهرية مثل تطبيق خزنة و شركة تساهيل ....الخ .
٣ – **الدين الداخلي** :الاعتماد على الشراء الآجل أو الدين من المحلات أو الأقارب.
٤ – **خفض الجودة** :شراء سلع منخفضة الجودة أو تقليل الاستهلاك بشكل خطير يؤثر على الصحة والتغذية.

جدول رقم (٤): أساليب تعويض فجوة الدخل لدى العمال

الأسلوب	النسبة التقديرية
عمل إضافي	٥٥٪
اقتراض رسمي (من صاحب العمل) أو أهلي	٤٥٪
تأجيل احتياجات أساسية	٥٠٪
الاعتماد على جمعيات خيرية والتطبيقات وشركات التمويل	٣٥٪

٢.٤ انعكاسات اجتماعية تتجاوز الاقتصاد

يتجاوز أثر التفاوت في الدخل مجرد الأرقام والجداول ليضرب نسيج الأسرة نفسها:

- في الدراسة الميدانية للدكتورة اسماء احسان (٧) ، أبلغ أكثر من ٤٠٪ من الأسر عن حدوث توتر في العلاقات الأسرية بسبب ضغوط الديون والعجز المالي.
- بعض الأسر أشارت إلى أن النزاعات اليومية على الإنفاق صارت سببًا رئيسيًا للخلافات الزوجية التي قد تصل أحيانًا إلى الانفصال أو الطلاق.
- هناك علاقة مباشرة بين تراجع دخل الأسرة وبين اضطرار بعض الأبناء إلى ترك التعليم مبكرًا والاتجاه إلى العمل.

٢.٥ ملاحظات أساسية من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

وفقًا لآخر تقارير:CAPMAS

- زادت نسبة إنفاق الأسرة المصرية على الغذاء إلى حوالي ٤٠–٤٥٪ من إجمالي الدخل، مقارنةً بنحو ٣٠٪ قبل موجات التضخم الأخيرة.
- متوسط إنفاق الأسرة على النقل ارتفع بنسبة ٢٠–٢٥٪ مقارنةً بالأعوام الثلاثة الماضية، ما يعني استنزافًا إضافيًا للدخل.
- تكلفة الخدمات الصحية والتعليمية شهدت زيادة تجاوزت ٣٠٪ في آخر عامين، مما رفع الأعباء الثابتة على العمال.

استنتاج ختامي للفصل الثاني

إن أثر التفاوت في الدخل في مصر يتجلى يوميًا في شكل تغييرات صعبة يضطر العامل لقبولها لحماية أسرته من الانزلاق السريع تحت خط الفقر. الأجر الذي لا يغطي الغذاء والدواء والتعليم

يعني هشاشة طويلة الأمد، وتراجعًا في جودة حياة العامل، وانعكاسًا اجتماعيًا يظهر في شكل تفكك أسرى أو بطالة مقنعة أو هجرة داخلية بحثًا عن دخل إضافي.

إن حماية الأجر ليست مسألة رقمية بحتة بل قضية اجتماعية تحمي استقرار الأسرة ذاتها وتحمي المجتمع من سلسلة أزمات لاحقة.

الفصل الثالث: كيف يُعمّق التفاوت في الدخل أزمة معيشة العمال؟

٣.١ التفاوت والتضخم: حلقة مفرغة

ما كشفته الفصول السابقة بالأرقام والوقائع يبين أن أزمة معيشة العمال في مصر تتشكل من حلقة مفرغة أساسها التفاوت في توزيع الدخل، الذي يقسم المجتمع إلى قلة مهيمنة على الجزء الأكبر من الثروة والدخل، وأغلبية من العمال والفئات محدودة الدخل يواجهون التضخم وحدهم دون حماية كافية.

- حين يزداد التفاوت في الدخل يتركز الإنفاق في يد الفئات الأعلى دخلًا، بينما يظل العمال يستهلكون الجزء الأكبر من دخولهم في الأساسيات مثل الغذاء والنقل والخدمات الأساسية.

- هذا التركز يضعف من قدرة السوق الداخلية على النمو المستدام، لأن القوة الشرائية لغالبية السكان تصبح عاجزة عن تحريك الطلب الكلي بشكل فعّال.

- في ظل التضخم المستمر، تتحول الزيادات الاسمية للأجور إلى أرقام وهمية إذا لم تكن مرتبطة بآليات واقعية لضبط الأسعار أو حماية القوة الشرائية الحقيقية.

٣.٢ مقارنة عملية بين الأجر الحقيقي وخط الفقر

لنفترض عاملًا يحصل على الحد الأدنى الجديد **٧٠٠٠ جنيه** شهريًا. بقراءة سريعة للتكاليف الأساسية التي قدمناها:

بند أساسي	متوسط التكلفة الشهرية
غذاء	٤٥٠٠ جنيه
نقل وخدمات	٢٥٠٠ جنيه
تعليم وصحة	٢٠٠٠–٢٥٠٠ جنيه
مجموع التكاليف	٩٠٠٠–٩٥٠٠ جنيه

يُظهر الجدول أن الحد الأدنى يغطي بالكاد التكاليف الأساسية، دون أي هامش للطوارئ أو الادخار أو حتى تحسين مستوى المعيشة. في حالة العمالة غير الرسمية أو العمال بأجر أقل من

الحد الأدنى الفعلي (وهم كُثر)، يصبح العجز أكبر ويؤدي إلى الديون أو العمل الإضافي أو التخلي عن الضروريات.

٣.٣ العلاقة مع سوق العمل غير الرسمي

بحسب تقديرات البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تصل نسبة العمالة غير الرسمية إلى حوالي ٥٠–٥٥٪ من إجمالي قوة العمل المصرية. هؤلاء خارجون عن تغطية الحد الأدنى للأجر أصلًا، وغالبًا يتقاضون أجورًا أقل ولا يحصلون على أي مزايا حماية اجتماعية أو صحية.

هذا يجعلهم الأكثر هشاشة أمام الأزمات، والأكثر عرضة للوقوع تحت خط الفقر رغم عملهم الفعلي.

٣.٤ أثر التفاوت على الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي

- العامل الذي ينفق معظم دخله على الأساسيات يكون أقل قدرة على تحسين مهاراته أو رعاية صحته أو تعليم أبنائه تعليمًا جيدًا، ما يضعف من إنتاجيته على المدى الطويل.
- ضعف الأجر العادل يولّد تململًا اجتماعيًا واحتجاجات متكررة بحثًا عن زيادات أجور أو دعم نقدي.
- الهجرة الداخلية أو العمل الإضافي لساعات طويلة يؤدي إلى إرهاق العمال نفسيًا وجسديًا، ما يزيد من المشاكل الصحية والحوادث المرتبطة بالإرهاق أو بيئات العمل الخطرة.

٣.٥ النتائج الأساسية للفصل

إن التفاوت في الدخل في مصر ليس مشكلة نظرية بل هو جذر مباشر لأزمة المعيشة اليومية للعمال. وعندما تتزامن هذه الفجوة مع أزمات التضخم المتكررة، تصبح الطبقة العاملة عالقة بين حد أدنى لا يكفي وحماية اجتماعية غير كافية، ما يؤدي إلى:

١ – عجز الأجر الحقيقي عن تغطية الاحتياجات.
٢ – تضخم الإنفاق على الغذاء والخدمات مع ضعف أي دعم فعّال.
٣ – هشاشة سوق العمل غير الرسمي الذي يحرم نصف قوة العمل من أي غطاء حقيقي.
٤ – زيادة الاعتماد على الديون والتسهيلات المؤقتة بدلًا من حلول هيكلية.

الفصل الرابع: سياسات مقترحة لمعالجة التفاوت وحماية معيشة العمال

٤.١ لماذا إصلاح الأجور وحده لا يكفي؟

تثبت الأرقام أن مجرد رفع الحد الأدنى للأجور بدون آليات ضامنة لحماية قوته الشرائية سيظل حلًا مؤقتًا، لأن التضخم سريعًا ما يلتهم أي زيادة اسمية. إن الأزمة ليست فقط في الرقم المعلن للأجر، بل في قدرته الحقيقية على تغطية الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته بشكل كريم ومستدام.

من الجدول السابق يتبين أن الأجر الأدنى (٧٠٠٠ جنيه) بالكاد يغطي متوسط الإنفاق على الغذاء والنقل والتعليم والصحة التي تصل إلى حوالي **٩٠٠٠ جنيه** للأسرة العاملة الصغيرة. أما إذا أضفنا أي التزامات أخرى (إيجار – دواء – طوارئ)، فإن العجز الشهري يصبح واقعًا لا مفر منه.

٤.٢ آلية ضبط الأجور مع خط الفقر والتضخم

لابد من إعادة ربط الحد الأدنى للأجور بشكل علمي دوري بمؤشرات التضخم وخط الفقر الرسمي. مثلًا:

جدول رقم (٥): مثال لربط الأجر بخط الفقر ومؤشر التضخم

العنصر	القيمة بالجنيه شهريًا
الحد الأدنى الحالي	٧٠٠٠
خط الفقر القومي (٤ أفراد)	٥٩٠٠
تقدير الفقر الفعلي مع التضخم	٩٠٠٠–٩٥٠٠
الأجر العادل المقترح	٩٠٠٠–١٠٠٠٠

هنا يصبح المطلوب وضع آلية رسمية (من المجلس القومي للأجور أو وزارة العمل) تراجع **الأجر مرتين سنويًا** لضبطه مع مستويات التضخم الفعلي، مع إلزام القطاع الخاص بتطبيق الحد الأدنى دون استثناءات.

٤.٣ إعادة هيكلة الضرائب لإعادة توزيع الدخل

يظل النظام الضريبي من أهم الأدوات لتقليص التفاوت. حاليًا يعتمد التمويل العام بدرجة كبيرة على ضرائب الدخل من التوظيف نحو١٥٤,٥٧ مليار جنيه في حين بلغت الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة) ٦٨١,٥ مليار جنيه حسب هذا بخلاف الرسوم والدمغات .....الخ ، (٤) والتي تثقل كاهل الفقراء أكثر من الأغنياء كما هو موضح بالجدول التالي من

حساب الختامي لموازنة الدولة لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤

الموارد بالتقسيم الاقتصادي
ختامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

البيـــان	ختامي السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤	
		ربط أصلي	الفعلي
المـــوارد	٣,٠٧٨,٩٧٨,٩	٤,٣٤٩,٢١٤,٢	٤,٣٧٤,٤٠٢,٧
# الايرادات	١,٥٦٣,٩٢١,٣	٢,١٤٢,١١٠,١	٢,٥٤٣,٦٨٩,٦
- الضـــرائب	١,٢٥٨,٥٨٢,٣	١,٥٢٩,٩٩٠,٨	١,٦٢٨,٩٩٨,٤
= الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٥١٦,٢٨٦,١	٥٩٤,٤٤٦,٨	٦٨٢,٧٩٥,٤
* الضرائب على الدخول من التوظف	١١٦,٥٤٠,٩	١٣٤,٨٩٩,٨	١٥٤,٥٧٤,٢
x الضرائب على المرتبات المحلية	١١٣,١٢٠,٩	١٣٠,٩٣٤,٩	١٤٩,٩٥٧,٢
x ضرائب الدمغة على الرواتب	٣,٤٢٠,٠	٣,٩٦٥,٠	٤,٦١٧,٠
* الضرائب على دخول الافراد بخلاف التوظف	٧٤,٧٣٣,٥	٨٦,٦٠١,٢	١٢٦,١٧٧,٩
x الضرائب على المهن غير التجارية	٨,٥٠٢,٠	٩,٥٣٨,٢	١٢,٩٠٢,٨
x ضرائب النشاط التجارى والصناعى	٦٦,٢٠١,٥	٧٧,٠٠٥,٠	١١٢,٩٢٢,٤
x ضرائب على الفائدة من السندات (رؤوس أموال منقولة)	٣٠,٠	٢١,٠	٢١٢,٠
* الضرائب على الارباح الرأسمالية	٢,٨٤٥,٠	٢,٦٧٥,٤	٣,٩٠٨,٨
x ضريبة الثروة العقارية	١,٨٢٠,٠	٢,٤٣٢,٣	٢,٧٣٠,٠
x ضريبة توزيعات وأرباح رأسمالية	١,٠٢٥,٠	١٥٩,٠	١,١٧٨,٨
* الضريبة على ارباح شركات الاموال	٣٢٢,١٦٦,٦	٣٧٠,٢٧٠,٤	٣٩٨,١٣٤,٥

(المصدر وزارة المالية -منشور الحساب الختامي لموازنة الدولة dc8cfaa0-c7a6-11ef-9bbb-8bcad7a539db.pdf)

تكشف بيانات الحساب الختامي لموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أن الدولة المصرية تعتمد بشكل رئيسي على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث بلغت حصيلة الضرائب ١,٦٣ تريليون جنيه من إجمالي الإيرادات البالغة ٢,٥٥ تريليون جنيه، أي نحو **64٪من إيرادات الدولة تأتي من الضرائب**. لكن توزيع هذه الضرائب يوضح **انحيازًا صارخًا ضد الطبقة العاملة ومتوسطي الدخل**، ويكشف عن **خلل في مبدأ "العدالة الضريبية"**، إذ تتحمل الفئات الأقل دخلًا العبء الأكبر، بينما تُعفى الأرباح الرأسمالية وتعاملات البورصة وأرباح الشركات الكبرى من أية مساهمة عادلة.

جدول (٦): توزيع حصيلة الضرائب وفقًا للحساب الختامي لموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بالمليار جنيه)

البند	القيمة (مليار جنيه)	الملاحظات
الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	511.3	وتشمل دخل الأفراد والشركات
الضرائب على الدخول من التوظف	154.5	تُستقطع مباشرة من رواتب العاملين بالدولة والقطاع الخاص
الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية	112.6	غالبًا دون رقابة صارمة
الضرائب على الدخول من المهن غير التجارية	74.6	المهن الحرة (أطباء، محامون، مهندسون..)
الضرائب على المرتبات فقط	43.2	شريحة مستقرة ومنخفضة الدخل غالبًا
الضرائب غير المباشرة (القيمة المضافة ورسوم)	681.5	يتحملها الجميع لكنها تُرهق الفقراء أكثر
ضرائب أرباح شركات الأموال (مثل البورصة)	1.1فقط	تمثل أقل من ٠,١٪ من إجمالي الضرائب

(من اعداد الباحث)

تحليل الجدول:

- **ضرائب التوظف وحدها (١٥٤,٥ مليار)** تُمثّل ما يقرب من **10٪من إجمالي الإيرادات الضريبية**، رغم أنها تخص فئات أغلبها من محدودي ومتوسطي الدخل.
- في المقابل، تُحصّل الدولة **1.1مليار جنيه فقط كضرائب على أرباح شركات الأموال**، أي أقل من ٠,١٪ من إجمالي الضرائب.
- كذلك فإن **الضرائب غير المباشرة** (مثل القيمة المضافة) التي بلغت **681.5مليار جنيه**، تطال الفقراء والأغنياء معًا، لكنها تؤثر بشدة على محدودي الدخل لأنهم ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك اليومي.

الأجور والتفاوت

- العامل الذي يتقاضى أجرًا لا يغطي أساسيات الغذاء والنقل والصحة، يُستقطع من راتبه ضرائب مباشرة (التوظف + القيمة المضافة)، دون مقابل عادل من حيث التعليم المجاني أو خدمات الصحة أو الحماية الاجتماعية.

- أما أصحاب الأرباح العالية، فيدفعون نسبًا رمزية أو يتهربون منها، ما **يعكس نظامًا ضريبيًا عكسيًا :من يكسب أقل يدفع أكثر، ومن يربح أكثر يتهرب أو يُعفى.**
- هذه البنية الضريبية **تخصم من الأجر الحقيقي** وتُضعف القوة الشرائية، ما يُحول الأجر إلى أجر لا يكفي بالفعل.

لذا توصي الورقة بتطبيق ضرائب تصاعدية أكثر عدالة على الدخول المرتفعة وإعادة النظر في الغاء ضرائب الأرباح الرأسمالية علي تعاملات البورصة.

٤.٤ الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية

نصف قوة العمل المصرية خارج المظلة. بدون حماية العمالة غير الرسمية لن يتحقق أي استقرار حقيقي. لذلك:

- توسيع شبكات التأمينات الاجتماعية والصحية الإلزامية لجميع أشكال العمالة، خاصة اليومية والموسمية.
- تبسيط إجراءات تسجيل العمالة الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ربط الاشتراك بأنظمة الدعم الحالية (مثل معاش تكافل وكرامة) لضمان استدامة التغطية.

٤.٥ تعزيز التفاوض الجماعي

تُظهر الخبرة العالمية أن قوة النقابات العمالية هي الضمانة الحقيقية لضبط الأجور وظروف العمل. لذا:

- إتاحة حرية التنظيم النقابي وفقًا لمعايير العمل الدولية وأعاده النظر في قانون التنظيمات النقابية و القرارات الوزارية التي تحد من الحرية النقابية
- دعم بناء قدرات النقابات على التفاوض الجماعي.
- تمكين العمال من مراقبة تطبيق الحد الأدنى للأجور عبر لجان مشتركة.

٤.٦ سياسات داعمة لاستقرار الأسرة العاملة

الأزمة ليست أجرًا فقط بل استقرارًا أسريًا مهددًا:

- إطلاق برامج توعية وخدمات إرشادية لحماية الأسرة من النزاعات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية.
- دعم خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية للعمال وأسرهم

استنتاج ختامي للورقة

تُثبت القراءة المتعمقة للأرقام الرسمية أن التفاوت في الدخل في مصر ليس تفصيله ثانوية بل جذر أزمة معيشة العمال. ولكسر الحلقة المفرغة بين الأجر المنخفض والتضخم والفقر، تحتاج السياسات الاقتصادية إلى قلب الأولويات: من حماية رأس المال وحده إلى حماية الأجر والعمال والأسرة المصرية ككل.

إن أي مشروع تنموي حقيقي يبدأ من هنا: أجر عادل، ضرائب عادلة، حماية حقيقية، سوق عمل منظم، ونقابات قوية قادرة على انتزاع الحقوق.

المصادر و المراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(CAPMAS)

- **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩-٢٠٢٠**
- **استطلاع تأثير التضخم على نمط إنفاق الأسر المصرية، ٢٠٢٤.**

٢. البنك الدولي.

- **World Development Indicators – Egypt**، بيانات التضخم والفقر والأجور، ٢٠٢٢ **Egypt Economic Monitor**, Summer 2024.

٣. وزارة التخطيط .

- **قرارات الحد الأدنى للأجور** آخر تحديث يوليو ٢٠٢٥

٤. وزارة المالية المصرية.

- **بيانات مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ .**

٥. د. هبة الليثي.

- دراسة مستقلة بعنوان**" :تأثير الأوضاع الاقتصادية مؤخرًا على الفقر"**، ٢٠٢٤.

- (استنادًا إلى نموذج إحصائي تطبيقي على قاعدة بيانات بحث الدخل والإنفاق ٢٠٢٠ + استطلاع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حول تأثير التضخم ٢٠٢٤)

٦. د. حنان محمد محمود سيد عجبو.

- دراسة بعنوان**" :محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر"**، المجلة العربية للإدارة، ٢٠٢٠.

٧. د. أسماء محمد نبيل إحسان.

- دراسة ميدانية بعنوان**" :التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية – دراسة لشرائح الطبقة الوسطى"**، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد ٢٤، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٣.

٨. منظمة العمل الدولية.ILO

- **تقديرات سوق العمل غير الرسمي في مصر**، ٢٠٢٣.

٩- تقارير إعلامية وتحليلية: موقع "مدى مصر"، "المنصة"، و"الشروق" في تغطياتهم لزيادات الأسعار، قرارات الأجور، وتصريحات المسؤولين في ٢٠٢٤–٢٠٢٥.